في صفقة مع بلاكستون

إنفستكورب يوافق على دمج «فيشنيت سكيوريتي» مع «أكيوفانت»

أعلن إنفستكورب، المؤسسة العالمية المتخصصة في الإستثمارات البديلة، والذي يدير أصولاً استثمارية تتجاوز قيمتها ١١ بليون دولار أمريكي، امس عن التوقيع على الاتفاقية النهائية لدمج «فيشنيت سكيوريتي» مع «أكيوفانت» وكلاهما شركتان رائدتان في تزويد خدمات حلول أمن المعلومات. وستؤدي عملية الدمج هذه إلى توحيد قوى الشركتين بما يوفير خدمات أوسع وأكثر فعالية، بهدف التصدي لأخطار أمن المعلومات المتزايدة والمتسارعة عالميا.

يذكر أن إنفستكورب سيواصل الاحتفاظ بحصة في الكيان المندمج، علماً بأن تمويل الصفقة بالكامل جاء من قبل «بلاكستون»، بصفتها المالكة لشركة «أكيوفانت»، ولم يتم الإفصاح عن تفاصيل شروط الصفقة.

من جانبه، صرح محمد الشروقي، رئيس منطقة الخليج لدى انفستكورب، بقوله: «لا شك أن حلول أمن المعلومات أصبحت موضع تقدير واهتمام من قبل الشركات نظراً لتزايد حدة الهجمات الالكترونية، إضافة إلى التهديدات الكبيرة التي تنطوي عليها. كما سنتمكن من خلال دمج «فيشنت سكيوريتي» مع «أكيوفانت» من توفير خدمات أكثر تطوراً ومصادر أكثر شمولية تساعد عملائنا على التصدي لمخاطر أمن المعلومات وتوفير الدفاع ضد تهديداتها. نحن على ثقة من أن الكيان المندمج الجديد سيدعم جميع الأطراف ونتطلع لدعم جهود الشركة الجديدة لتعزيز قدراتها وتوسيع نطاق عملياتها».

وتعقيباً على عملية الدمج هذه، صرح الرئيس التنفيذي في «فيشنت سكيوريتي» ريتش فينيسي، قائلاً: «إن طبيعة الهجمات الالكترونية بتعقيداتها وحجم أخطارها المتزايدة قد أدى إلى تزايد الطلب على حلول متطورة ومتقدمة لحماية أمن المعلومات، ولاسيما تلك الأخطار التي تشكل تهديداً كبيرا للعملاء والشركات. ومع دمج «فيشنت سكيوريتي» و«أكيوفانت»، بات في مقدور الكيان الجديد تزويد حلول أكثر شمولية وفعالية لحماية أمن المعلومات بفضل التكامل بينهما والذي سيؤدي إلى توفير غطاء حماية ودفاع كامل ضد الهجمات الالكترونية. نحن على يقين من أننا سنتمكن من رفع وتيرة الابتكار وسنساهم في النهوض بقدرات عملائنا للتصدي لتهديدات أمن المعلومات التي تحدق بأعمالهم».

وبعد إتمام صفقة الدمج، بات بمقدور الكيان المندمج الجديد توسيع نطاق العمليات في هذا المجال، كما سيؤدي إلى تعزيز فعالية أعمالهم، إضافة إلى دعم الموارد المالية لهم ليتمكنوا من توفير المزيد من جهود في البحث وتطوير حلول أكثر ابتكاراً لحل المشاكل التي تواجه العملاء والصناعة بأسرها.

وتوفر الشركة الجديدة أكثر من ٦٥٠ خبيرا ومتخصصا في أمن المعلومات، سيعملون معاً على تطوير منصة شاملة لمواجهة مخاطر وتهديدات أمن المعلومات، إضافة إلى المشورة الفنية لقضايا الاستيفاء المعلوماتي، وكذلك تطوير خدمات ومنتجات أمن المعلومات؛ كما توفر أفضل الممارسات والخبرات العملية العميقة التي ترسخت من خلال العمل مع أكثر من ١٠,٠٠٠ عميل وشركة باختلاف أحجامها وفي قطاعات مختلفة وصناعات متنوعة؛ إلى جانب شراكات استراتيجية مع جميع رواد تصنيع منتجات أمن المعلومات؛ وأكثر من ١,٣٠٠ موظف يعملون على خدمة العملاء؛ وكذلك ٦٥ مكتباً ومركز تدريب وموقع عمليات عبر أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

تجدر الإشارة إلى أن دمج «أكيوفانت» مع «فيشنت سكيوريتي» سيؤدي إلى زيادة قاعدة عملاء الشركة بما يحقق منافع أكبر، ويوفر إمكانية الوصول الأمثل إلى المصادر والخدمات والحلول التي تقدمها، وعلى وجه التحديد فإن الشركة المندمجة الجديدة ستتمكن من طرح منصات خدمات أكثر شمولية: بفضل زيادة الخبرات وتوحيد المهارات والمصادر، وتوطيد العلاقات بين الموردين، وتعزيز خدمات الحماية للعملاء في ظل تسارع وتيرة الهجمات الالكترونية وتزايد حدتها.. توفير حلول أكثر فاعلية من خلال توحيد جهود البحوث والتطوير ودمج الاستثمارات الموجهة نحو البحوث والتطوير للوصول لحلول ذات كفاءة أعلى بما يخدم مصالح العملاء.. إلى جانب دمج الخبرات من خلال توحيد جهود الشركتين، حيث ستتحد جهود نخبة الخبراء والمتخصصين لديهما في مجال أمن المعلومات، لتصبح لدى الكيان الجديد قاعدة عريضة ومتنوعة من الخبرات الفنية والاستراتيجية التي تخدم القطاع.

بالإضافة إلى توسيع قاعدة الشركة وتعزيز مكانتها: إن توسيع الرقعة الجغرافية سيؤدي إلى تعزيز مكانة الشركة في الولايات المتحدة الأمريكية، بما يمكن الكيان المندمج الجديد من توفير خدمات أكثر تطوراً وتوفير دعم أكبر وأشمل للعملاء عبر أنحاء أمريكا الشمالية.

○ محمد الشروقي .

مصر تلقت ١٠,٦ مليارات دولار من الخليج في السنة المالية الماضية

○ وزير المالية المصري .

قال وزير المالية المصري هاني قدري دميان إن بلاده تلقت مساعدات قدرها ١٠,٦ مليارات دولار من دول الخليج في السنة المالية الأخيرة، وهي المرة الأولى التي تذكر فيها الحكومة رقماً إجمالياً لما أنفقته دول الخليج الحليفة المنتجة للنفط لدعم الاقتصاد المصري.

وقال قدري في مؤتمر صحفي إن من بين معونات تقدر بنحو ٧٤ مليار جنيه مصري تلقتها مصر في السنة المالية ٢٠١٣-٢٠١٤ منتجات بترولية قيمتها ٥٣ مليار جنيه، فيما يمثل المبلغ المتبقي وهو ٢١ مليار جنيه منحا نقدية.

وعقب عزل مرسي تعهدت دول الخليج العربية بتقديم معونات تقدر بنحو ١٢ مليار دولار، وفي سبتمبر من عام ٢٠١٣، قال محافظ البنك المركزي إن مصر تلقت نحو ٧ مليارات دولار. إلا أن الأرقام التي أعلنت اليوم هي أكثر التقديرات واقعية حتى الآن.

ورغم ما يقوله منتقدو السيسي من تراجع الحريات السياسية خلال حكمه، فإن الحكومة أصدرت طائفة من الإصلاحات تتراوح بين خفض حجم الدعم إلى زيادة الضرائب والتي كان لها أثرها الإيجابي على قطاع الأعمال.

وقال دميان إن حجم العجز في الموازنة الحكومية تراجع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في العام الماضي، ما يمثل مؤشراً إيجابياً على أن الحكومة تسعى لتحقيق توازن بين خفض العجز في الميزانية وتنشيط النمو.

وقال إن حجم العجز كان ٢٥٥,٤ مليار جنيه - أي ١٢,٨٪، من الناتج المحلي الإجمالي - في عام ٢٠١٣-٢٠١٤ بالمقارنة بنسبة ١٣,٧، من الناتج المحلي الإجمالي أو ٢٣٩,٧ مليار جنيه في العام السابق له.

وأضاف أن ما تنفقه مصر على برنامج الدعم السخي الذي يمثل عبئاً على كاهل موازنة الدولة ارتفع بنسبة عشرة٪ العام الماضي إلى ١٨٧,٧ مليار جنيه.

ومضى يقول إن معظم ما أنفق على فاتورة الدعم العام الماضي وحجمه ١٢٦ مليار جنيه كان على قطاع الوقود.

وخفضت الحكومة حجم الدعم على قطاع الطاقة في يوليو الماضي أي بداية السنة المالية الحالية. إلا أن هذه الخطوة أدت إلى رفع أسعار البنزين والديزل والغاز الطبيعي بنسبة تصل إلى ٧٨٪، ما تسبب في زيادة التضخم.

مجموعة بنك التنمية تختتم دورة تدريبية في ريادة الأعمال

اختتمت مجموعة بنك البحرين للتنمية الدورة التدريبية الرابعة والثلاثين من البرنامج التمهيدي في ريادة الأعمال والذي تم تنفيذه بالتعاون مع بوليتكنك البحرين في مركز ريادات وبمشاركة عدد من الشباب البحريني من الجنسين. وبذلك يصل عدد المستفيدين من البرنامج إلى ما يقارب ١٢٠٠ مستفيد.

وتضمّنت هذه الدورة التدريبية العناصر والمتطلبات الأساسية الخاصة بتأسيس وإدارة المشاريع الصغيرة، مثل متطلبات الحصول على السجل التجاري وطبيعة الإجراءات التنظيمية الأخرى المعمول بها في مملكة البحرين. وكذلك تدريب المشاركين على كيفية تصميم وصياغة فكرة المشروع ومن ثمّ إدارة المشروع وتسويقه، وكيفية إعداد وتصميم خطة العمل والتي تحتوي على التفاصيل الخاصة بالجوانب المالية والفنية التي ينبغي على رائد العمل معرفتها وتطبيقها بشكل عملي. إضافةً إلى استعراض الخدمات المالية وغير المالية التي تقدمها مجموعة بنك البحرين للتنمية لرواد الأعمال مع عرض نماذج لتجربة رواد أعمال بحرينيين واستعراض الخدمات التي تقدمها المؤسسات ذات العلاقة بتنمية قطاع ريادة الأعمال.

وفي كلمته خلال اختتام البرنامج التدريبي تحدّث الشيخ هشام بن محمد آل خليفة، نائب المدير العام - الخدمات غير المالية عن بيئة ريادة الأعمال في مملكة البحرين وكيف أن البحرينيين زاولوا ريادة الأعمال منذ القدم وذلك بحكم الموقع التجاري المتميز للمملكة، واستمر الأجيال في توارث هذه الثقافة عبر العصور، كما حقق البحرينيين نجاحاً كبيراً في هذا المجال وتعتبر مملكة البحرين - اليوم - الرائدة إقليمياً على هذا الصعيد وذلك كونها قدّمت نموذجاً فريداً ومتكاملاً لبيئة ريادة الأعمال من خلال مجموعة بنك البحرين للتنمية حيث يتكون هذا النموذج من آليات وبرامج متكاملة من الخدمات المالية والتمويلية والخدمات غير المالية وبالتالي توفير البيئة المحفزة والمناسبة لرواد الأعمال الشباب لتأسيس مشروعات جديدة وتطوير مشروعاتهم القائمة.

وأكّد الشيخ هشام أهمية معرفة المعنى الصحيح والدقيق لرائد العمل؛ والذي يعني الشخص المبادر والمثابر لإنجاز وتحقيق مشروعه على أرض الواقع مع تخطي التحديات التي تواجهه والاستفادة من الفرص بشكل صحيح.

المعهد المالي ينظم لقاءه التشاوري مع مديري التدريب

عقد معهد BIBF لقاءه التشاوري النصف السنوي مع مديري التدريب بمختلف مؤسسات القطاع الحكومي والخاص، وذلك لمناقشة فرص تطوير للبرامج التدريبية واستحداث أخرى، فيما يلبي متطلبات سوق العمل المتنامية من الكوادر المؤهلة.

وقد حضر اللقاء أكثر من ٤٠ ممثلاً عن أقسام التدريب بالمؤسسات الحكومية والخاصة، فيما رحبت مديرة المعهد سولفي نيكلوس بالحاضرين، وأكدت أهمية هذه اللقاءات في تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع المعنين بمخرجات المعهد والوقوف على احتياجاتهم بشكل مباشر.

فعاليات بحرينية تطالب مجلس النواب القادم بالعمل على تحسين المعيشة والخصخصة

بنا: أجمع اقتصاديون ورجال اعمال على ان الاستحقاق الانتخابي يجب ان ينقل الى مجلس النواب وجوها اقتصادية جديدة قادرة على احداث تغيير جذري في كيفية طرح الملفات الاقتصادية تحت قبة البرلمان.

واكدوا في تصريحات خاصة لوكالة أنباء البحرين (بنا) انه آن الاوان لجعل المواضيع الاقتصادية على رأس اولويات المجلس النيابي الجديد، حتى تعود بالنفع على المواطنين وتلبية احتياجاتهم الحياتية والمعيشية.

ولفتوا إلى اهمية طرح تشريعات جديدة تخدم المواطن والاقتصاد الوطني كخصخصة بعض الخدمات الحكومية وتقديم المزيد من التسهيلات في المناطق الصناعية وللمستثمرين الاجانب على اختلاف تخصصاتهم.

وقال خبير الشؤون الاقتصادية ورجل الاعمال الدكتور يوسف المشعل: ان هذا العرس الديمقراطي سيكون له الاثر الاكبر في إشاعة الطمأنينة بتنبؤ مؤشرات اقتصادية ونظرة ايجابية اكثر استقراراً للاقتصاد الوطني، باعثا رسالة واضحة للعالم مفادها ان البحرين بلد الامن والامان، وانها ماضية بمشروعها الاصلاحي، فمرحباً بالمستثمرين من كل مكان.

وأعرب المشعل عن أمله ان يكون المجلس النيابي القادم أكثر تركيزا على ما هو مطلوب بالملفات الاقتصادية، وخاصة وان الاقتصاد هو شريان التنمية والتطوير، مؤكدا ان الاقتصاد يجب ان يتصدر كل اولويات المجلس النيابي لرسم مستقبل أكثر ازدهارا.

وبين المشعل انه يمكن للنواب الارتكاز على الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ كدستور اقتصادي يحوي جميع متطلبات التنمية المستدامة، ولاسيما جعل القطاع الخاص المحرك الرئيس للاقتصاد وجعل المواطن هو الخيار المفضل للتوظيف في جميع القطاعات.

وأوضح المشعل ان النواب الجدد مطالبون بالنظر في جميع انواع التشريعات الاقتصادية السابقة، ودراسة اخرى جديدة مثل طرح موضوع خصخصة بعض الخدمات المقدمة من قبل الحكومة مثل فحص المركبات الدوري وتوفير مواقف السيارات على الطرقات.

ويرى المشعل ان هناك ضرورة لوجود نواب داعمين للقطاع التجاري في المجلس النيابي الجديد، كفيل بحل كثير من المشاكل والمعوقات التي تواجه النمو الاقتصادي في المملكة، وخاصة مع التغييرات التي تطرأ في أهم شيء لمدخول البحرين وهو النفط ونزول سعره لمستويات قياسية، ما يعني الحاجة الماسة لوضع تشريعات تنفذ مشاريع توازي بين الدخل والمصاريف مع هذه التغييرات النفطية.

ولفت المشعل إلى اهمية النظر في تشريعات الاسهم وتداول الاوراق المالية في البورصة، واصدار تشريعات اخرى تساعد على نمو السوق المحلي، اضافة إلى خصخصة الخدمات الصحية في مرحلة متقدمة.

واختتم المشعل حديثه بالقول: «نعيش مرحلة تفرض علينا درجة كبيرة من الوعي والحكمة، والجميع من هذا المنطلق عليه واجب ومسؤولية لإنجاح المسيرة الديمقراطية بقيادة الملك، بعيدا عن كل من يستهدف تهديد الوحدة الوطنية وتغليب المصلحة الفردية الضيقة على حساب المنفعة العامة».

بدوره، قال المحلل الاقتصادي الدكتور أكبر جعفري: ان مجلس النواب المرتقب يتحمل مسؤولية كبيرة في حلحلة التراكمات التي خلفتها المجالس السابقة في تغليبها الجوانب السياسية على الملف الاقتصادي بالغ الاهمية.

واوضح جعفري ان النواب السابقين انهمكوا في امور عقائدية تسببت في توسعة المسافة بينهم وبين احتياجات المواطنين الحياتية، مؤكدا ان نجاح مجلس النواب القادم مرتبط بمواكبة متطلبات المواطنين من إسكان وتعليم وصحة عيش كريم وتحسين لمستوى المعيشة بصورة عامة.

وبين جعفري ان الاستقرار الاجتماعي هو مطلب الجميع، وبالتالي على النواب الجدد التركيز على هذه الالوية القصوى، بحيث يكون رخاء المواطن ورفاهيته اساس عمل المجلس القادم.

ويرى جعفري ان التشريعات الاقتصادية الاهم في المرحلة المقبلة تكمن في الميزانية والقوانين التجارية والمالية الجديدة، مطالبا النواب الجدد بإيجاد حلول إبداعية واجواء اقتصادية اكثر انفتاحا من قبل تضمن جذب المزيد من المستثمرين للبحرين.

من جانبه، ابدى عضو مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة البحرين ورجل الاعمال خالد الأمين، تفاؤله من ضخ دماء جديدة في المجلس النيابي المرتقب من التكنوقراط وأبناء أسر تجارية لها باع طويل في الاقتصاد والتجارة، والذين من شأنهم ان يرتقوا بأداء الاقتصاد الوطني والالتفات اكثر لاحتياجات المواطنين اليومية.

ويرى الامين ان الملفات الاقتصادية يجب ان تأخذ حقها بالمجلس النيابي القادم بعد فترة طويلة من التهميش والغياب بسبب المواضيع السياسية، وخاصة أن الاقتصاد هو العمود الفقري لأي تنمية وارتقاء بمستوى معيشة المواطنين.

وبين الامين ان الاقتصاديين ورجال الاعمال وعموم التجار ينتظرون تشريعات تخدم السوق المحلي مثل سن قانون الافلاس يحمي رواد الاعمال، وتمكين البحرينيين من الاستثمار في الاسواق المجاورة، اضافة إلى قوانين تشجع رواد الاعمال الصغار.

وذكر الامين انه يجب التركيز على تشريعات جديدة تحفز رواد الاعمال الشباب وتجدد الحماس في التجار من خلال المزيد من التسهيلات البنكية للتجار ورواد الاعمال.

كما أكد الامين اهمية النظر في تشريع نظام مرن للمحفزات المالية وتنشيط الاستثمارات الخاصة والمطالبة بمناطق استراتيجية خاصة مع تقديم العروض والتسهيلات ومضاعفة قيمة الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب مضاعفة المدخول الايجابي من الصناعات والثروة الحيوانية والسمكية وتعزيز مراقبة صحة الاغذية.

الى ذلك، قال المحلل الاقتصادي رضا فرج: ان الفيصل في تميز اداء مجلس النواب المقبل هو التركيز على الملفات الاقتصادية العالقة، وما يخدم تحسين مستوى معيشة المواطنين، والنظر في تشريعات جديدة تدعم القطاعات الواعدة.

وبين فرج ان السنوات السابقة من عمر التجربة الديمقراطية انشغلت اكثر بالملفات السياسية، ولابد للمجلس القادم ان يعير انتباها اكبر للتشريعات الاقتصادية واصدار قوانين تدعم المناطق الصناعية والاستثمارات على اختلاف انواعها وتخصصاتها.